السلطة عند حزب العدالة والتنمية في المغرب بعد العام 2011

هدى كاظم محمد * أ.م.د.احمد عدنان عزيز

*جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية
hoda.kadim1201b@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ملخص :

نسعى في هذا البحث لتسليط الضوء على حركات الاسلام السياسي في المغرب أثناء تجربة حزب العدالة والتنمية بعد العام 2011، اذ حصلت تطورات ومراجعات فكرية عند هذا الحزب في مجال المشاركة السياسية في السلطة والدولة، بعد الانتقال من المعارضة الى الحكم بعد فوزهم بالانتخابات التي حصلت بعد احداث الربيع العربي وحصول تحولات سياسية وفكرية واجتماعية في المنطقة العربية ومن ضمنها المغرب ثم تراجعهم في الانتخابات الاخيرة، ما شكل وجود قاطع لهذه التطورات والمراجعات كان ليس وقعا للقناعات الفكرية القاطعة بقدر ما تشكل مسايرة براغماتية لغرض الوصول الى السلطة .

كلمات مفتاحية: السلطة، حزب العدالة والتنمية، المغرب.

The Power of the Justice and Development Party in Morocco after 2011

Assist. Prof. Dr. Ahmed Adnan Aziz
Huda Kazem Muhamma
University of Baghdad - College of Political Science

ABSTRACT

In this research، we seek to shed light on political Islam movements in Morocco through the experience of the Justice and Development Party after 2011، as there have been intellectual developments and revisions of this party in the field of political participation in power and the

state. After the transition from opposition to rule after winning the elections that took place after the events of the Arab Spring and the occurrence of political، intellectual and social transformations in the Arab region، including Morocco، and then their retreat in the recent elections.

KEYWORDS: power، Justice and Development Party، Morocco

مقدمة

نسعى في هذا البحث لدراسة حركات الاسلام السياسي في المغرب أثناء تجربة (حزب العدالة والتنمية الممثل لحركة التوحيد والاصلاح) في السلطة، اذ بعد سقوط الدولة العثمانية عام 1924، ظهرت التنظيمات الاسلامية على يد (حسن البنأ)، مؤسس تنظيم الاخوان المسلمين بمصر، وكان هدفها استرجاع دولة الخلافة، اذ انتقلت هذه الشرارة الى معظم البلدان العربية والاسلامية، ومن بينها المغرب، حيث بادر مجموعة من شباب المغرب وفي مقدمتهم (عبد الكريم مطيع وعبد الاله بنكيران) الى تأسيس (حركة الشبيبة الاسلامية) وذلك منذ ظهورها في اوائل السبعينيات كرد فعل ايديولوجي على تراجع المعارضة العلمانية اليسارية للنظام الملكي العلوي، واسقاط الانظمة الحاكمة لكونها انظمة غير اسلامية، واستبدالها بأنظمة مؤسسة على قواعد ومبادئ اسلامية وهم يحملون مزيجا معرفيا من الاخوان المسلمين، ومن الدعويين المتأثرون بعناصر الجمعيات الخيرية الدينية، لكن عندما لم تستطيع هذه الحركة من تغير الوضع، تغيروا وتأقلموا معه وانتجوا تصورات جديدة، وأصلوا للمشاركة السياسية وخاضوا الانتخابات، وكان هدفهم الاندماج بالسلطة، وبعد احداث الربيع العربي عام 2011، اتاحت لهم فرصة تاريخية لممارسة السلطة السياسية، وبالفعل وجدت هذه الحركة نفسها امام رهانات حقيقية، لتبادر بسلسلة مراجعات وتأقلمات جديدة، غيرت تصوراتهم من الحلم بـ (الخلافة والامامة وأمارة المؤمنين والدولة الاسلامية)

الى التأكيد على مدنية احزابهم، وغيروا اساليبهم في التعامل مع الانظمة الحاكمة، من منطق المواجهة والمطالبة بالتغيير الجذري، الى المشاركة السياسية بمنطق المهادنة والبراغماتية، وهكذا تطورت خطاباتهم، وانتقلت من المعارضة الى السلطة، حيث تصدر حزب العدالة والتنمية بقيادة (عبد الاله بنكيران) المشهد السياسي ولأول مرة في تاريخ حركات الاسلام السياسي في المغرب، وانتصر على خصومه الانتخابات التشريعية لسنة (2011 بحصوله على 107 مقعدا، و2016 بحصوله على 125 مقعدا) ولكن بعد هذه الانتخابات الاخيرة ،حدث تخبطا في افكار هذه الحركة، فضلاً عن النزاعات الداخلية للحزب وفقدانهم لثقة الشعب بعد ان كان ينتظر منهم الكثير لإصلاح احوال المجتمع ادى بدوره بفشل ذريع عام (2021 وحصولهم على 13 مقعدا) .

اهمية البحث:

لهذا البحث اهمية كبيرة كونه يبحث موضوعا يتمثل بإشكالية الاسلام السياسي في المنطقة العربية بعد وصولهم الى السلطة، من خلال نموذج حزب العدالة والتنمية المغربي الذي يعد من ابرز نماذج هذه الحركات في التعاطي والتعامل مع موضوع المعارضة والسلطة بشكل لا يتماشى مع اصولهم الفكرية .

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول التساؤلات الآتية، ما هو موقف حزب العدالة والتنمية من المؤسسة الملكية؟، وكيف كان مسار السلطة لحزب العدالة والتنمية هل كان ايجابيا ام معرقلاً ومثبطاً؟ وما هو مصير تجربتهم بالسلطة ؟.

فرضية البحث:

وللإجابة عن مشكلة البحث وتساؤلاته تركز فرضية البحث على وجود تطورات وتحولات عند حزب العدالة والتنمية في إطار كيفية الوصول الى السلطة وممارستها خلافا لاصولهم الفكرية حين كانوا في المعارضة.

منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لرصد الظاهرة المدروسة من كل الجوانب و تحليل خطاب حركات الإسلام السياسي في المغرب المتمثل في السلطة، وكذلك استخدمنا المنهج التاريخي والمنهج المقارن للخروج بنتائج واقعية لمقارنة أفكارهم بالماضي و المراجعات والتطورات الفكرية في الحاضر .

هيكلية البحث: يتضمن البحث مقدمة وخاتمة تثبت صحة فرضية الدراسة، وتم تقسيم البحث على محورين:

المحور الاول: إطار مفاهيمي (للسلطة).

المحور الثاني: السلطة في تصور حزب العدالة والتنمية.

المحور الاول: إطار مفاهيمي-لمعنى السلطة لغة واصطلاحا

1- معنى السلطة (لغة):

لم يرد في المعاجم العربية القديمة لفظة (سلطة) صراحة وكما لم يرد في القرآن الكريم لفظة (السلطة) ايضا[1]، وانما ورد الفعل الثلاثي (سَلَطَ)، وهو لفظ يعني التسلط والسيطرة والحكم، اي تسلط عليه تمكن وسيطر، وسلط عليه أطلق له السلطان والقدرة والغلبة والقهر، والسلط الشديد، في كل شيء [2] ، وبهذا فأن اللغة العربية ركزت على معنى السلطان والتسلط في مفهوم السلطة [3]، وقد عبرت العرب عن السلطة بالرياسة والمُلك والولاية والأمر والحكم[4]، كذلك تشير مفردة (power) الانكليزية فـي احدى معانيها الى السلطة، وهذه المفردة مأخوذة من الكلمة الفرنسية (pouvoir) والتي تعني بحسب (مورس دوفرجيه) « قدرة شخص ما على اكراه الاخرين بالامتثال لارادته» [5]، و تشير مفردة «pouvoir» الفرنسية في احدى معانيها الى (السلطة السياسية)، فهي تكتب «بتعظيم الحرف (p) او باضافة كلمة «politiaue“ لكي تعني السلطة السياسة» [6]، وفي الانكليزية تضاف الى كلمة «authority» كلمة «political» لكي تعني ايضا السلطة السياسية[7] . ومن ثم فأن مفردة (power) الانكليزية تختلف عن مفردة (pouvoir) الفرنسية من حيث ان الاولى تحمل معنى الاجبار

(1) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده ، ط1, دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ، 1991، ص126.

(2) المنجد في اللغة والاعلام ، ط38, دار المشرق، بيروت ،1973، ص344.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مج 7، ط 3، دار صادر، بيروت ،1994 ، ص 320 .

(4) المصدر نفسه ، ص321 .

(5) موريس دوفرجيه , علم اجتماع السياسة ، ترجمة: سليم حداد، ط2، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2001 ، ص136 .

(6) ماهر عبد الهادي , السلطة السياسية في نظرية الدولة ، ط1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة, 1984 ، ص33.

(7) سيماء سلام جاسم , الأطروحات الفكرية لحزب جبهة العمل الاسلامي في الاردن , رسالة ماجستير غير منشورة في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد, 2016 , ص 124.

والقوة والاكـراه، بينما الثانية تضع معيار الحق والشرعية بوصفه اســاسا للطاعـــــة.

2- معنى السلطة (اصطلاحا):

ان المعنى الاصطلاحي للسلطة لم يتفق عليه الباحثون لمفهوم السلطة فهي كباقي مفاهيم علم السياسة والاجتماع، يختلف المفهوم من باحث الى أخر ومن مجال لأخر، وذلك لاختلاف منتمياتهم النظرية والفكرية والاجتماعية من ناحية، ومن ناحية اخرى فأن السلطة تمثل في كثير من جوانبها انعكاسا للبيئة التي تنبثق منها، مما يؤدي الى اختلاف نظرة الباحثين، و تعرفها (الموسوعة السياسة) بأنها « المرجع الأعلى المسلم له بالنفوذ أو الهيئة الاجتماعية القادرة على فرض إرادتها على الارادات الأخرى، بحيث تعترف الهيئات الأخرى لها بالقيادة والفصل وبقدرتها وبحقها في المحاكمة وانزال العقوبات وبكل ما يضفي عليها الشرعية ويوجب الاحترام لاعتباراتها والالتزام بقراراتها» [8] ، ويعرف المفكر الانكليزي (برتراند راسل) السلطة بأنها « إحداث تأثير مقصود « [9] . وهذا يعني أن أكثر الرغبات الانسانية في رأيه، هي الرغبة في الوصول الى السلطان والمجد، وعلى الرغم من التحالف القائم بين هاتين الرغبتين، الا إنهما لا تكونان رغبة واحـدة[10]، ويعرف (مور جنثاو) السلطة « بأنها علاقات السيطرة المتبادلة بين القابضين على السلطة العامة وبين الشعب ككل»[11]، وتتضمن السلطة الامتثال الطوعي الذي هو حالة سيكولوجية تعبر عن تنسيق او تطابق في التوجه نحو الهدف لكل من الطرفين لممارسة السلطة، والتمثل بها»[12].

المحور الثاني: السلطة في تصور حزب العدالة والتنمية [*]

حزب العدالة والتنمية هو فاعل سياسي مؤسسي و رئيسي في المعارضة البرلمانية حتى عام ٢٠١١م ، عندما وصل الحكومة في ائتلافه مع الاحزاب السياسية الاخرى، وان مصدر عملهم السياسي الاسلامي من المرجع الاخلاقي الاسلامي، وان العنصر المشترك بينه وبين جميع حركات الاسلام السياسي هو استخدام المرجع

(8) عبد الوهاب الكيالي، مصدر سبق ذكره ، ص215.

(9) برتراند راسل، السلطان آراء جديدة في الفلسفة والاجتماع ، ترجمة: جندي حماد، بيروت، دار الطباعة، 1962 ، ص 33.

(10) المصدر نفسه ، ص 34.

(11) نقلا عن , جان مينو، مدخل الى علم السياسة ، ترجمة: يونس جورج ، ط2, د.ن , بيروت ،1977 ،ص88.

(12) مولود زايد الطيب , علم الاجتماع السياسي ، د.ط ، منشورات جامعة السابع من ابريل ، ليبيا, 2007، ص76.

(*)تعود جـذوره (لحركة الشبيبة الاسلامية) التي تأسست عام 1969م , بقيادة (عبد الكريم مطيع) عام 1975م مرحلة اغتيال القيادي اليساري (عمر بن جلون) اصابت الحركة تراجعا كبيرا واتهم اعضائها بهذا الحادث وادت هذه المرحلة لانشقاق الحركة وتشتت اعضائها , وادى الى تكوين عدد من الاعضاء لحركة بأسم (الجماعة الاسلامية) بقيادة (عبد الاله بن كيران) عام 1981م , واتجهت للعمل القانوني بشكل علني والابتعاد عن السرية والعمل العنفي والاعتراف بالملك كأمير للمؤمنيين وتحسين العلاقة مع مكونات المجتمع , وفي عام 1994م تقدم رئيس الحركة عبد الاله بنكيران للسلطة بطلب تأسيس حزب سياسي بأسم (حزب التجديد الوطني) لكنه قوبل بالرفض , وتغير اسم الحركة الى (حركة الاصلاح والتجديد) بقيادة (محمد يتيم) وذلك لغرض الحصول على الاعتراف الشرعي , وفي العام 1996 توحدت (حركة الاصلاح والتجديد) مع (رابطة المستقبل الاسلامي) التي كانت بقيادة احمد الريسوني وهي ايضا حركة منشقة من الشبيبة الاسلامية , لتأسيس حركة بأسم (حركة التوحيد والاصـلاح) , وفي العام 1998م , شكلت هذه المرحلة الانتقال من العمل الدعوي الى العمل السياسي واندماج (حركة التوحيد والاصلاح) (بحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية) بقيادة (عبد الكريم

خطيب) ليتغير اسمها الى (حزب العدالة والتنمية).للمزيد ينظر : محمد ضريف, الاسلام السياسي في المغرب , مقاربة وثائقية , ط3,

الاسلامي كأساس لممارستهم السياسية، واقامة الدولة الاسلامية هو الهدف الأساسي [13]، كما ذكرنا سابقا ان حزب العدالة والتنمية يسعى لتحقيق الدولة الاسلامية والخلافة النبوية ولكنه قام بمراجعات فكرية ادت الى تطور افكاره نحو قضايا الحكم والسياسة، فما هو موقفه من المؤسسة الملكية ، وكيف انتقل الى السلطة ؟

حزب العدالة والتنمية يسعى لتحقيق الدولة الاسلامية والخلافة النبوية ولكنه قام بمراجعات فكرية ادت الى تطور افكاره نحو قضايا الحكم والسياسة

1: الموقف من المؤسسة الملكية:

عرف تأسيس حزب العدالة والتنمية تطورات فكرية مهمة في حركته كما في نمط تنظيمه، هذه الصيرورة في تطور الحزب ودخوله للمعترك السياسي، تدفعنا للبحث عن مدى التحول الذي طرأ في أفكار نخبه وتوجهاتهم الإيديولوجية، وبدوره يمهد الطريق في مقاربة صيرورة الصراع الذي ربط السلطة السياسية بحركات الاسلام السياسي المتحولة في مواقفها تجاه النظام، وفي توجهاتها السياسية العامة[14]، لقد جاءت افكار حركات الاسلام السياسي من الافكار المتداولة من كتاب (محمد عابد الجابري) نقد العقل العربي، عندما اكد على نقده للمرحلة التاريخية لنظام الخلافة وذلك لان غياب المعالجة الفقهية لمسألة الحكم كان سببا في حدوث فتنة انتهت بانقلاب الخلافة الى ملك عضود بعد الفراغ الدستوري والثغرات الدستورية التي تسببت في هذه الفتنة والمتمثلة في(عدم تحديد طريقة ثابتة لاختيار الخليفة، عدم تحديد اختصاصات الخليفة، عدم تحديد مدة ولاية الخليفة، ولم تكرس قواعد سياسية ثابتة)[15].

وفي السياق نفسه ذهب (محمد جبرون) لنقد الحكم السياسي للخلافة الراشدة والملك العضود وقال بأن كل واحدة منها لديها سلبيات وايجابيات، فدولة الخلافة حرصت على ممارسة الامة لسيادتها لكنها في المقابل لم تسمح لها لإرساء قواعد عدالة موضوعية قائمة على مفهوم واضح للشريعة، اما دولة الملك العضود فقد نجحت في بناء قواعد عدالة

دولة الملك العضود فقد نجحت في بناء قواعد عدالة اسلامية موضوعية لكنها عجزت عن اشراك الامة في القرار السياسي

منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي , الرباط, 1992, ص 255, وكذلك ينظر : بلال التليدي , ذاكرة الحركة الاسلامية المغربية ،ج1 , ط1, منشورات التجديد , الرباط , 2008, ص ص 46-47.

(13) خوان أ. ماسياس اموريتي , نظرية الحكم الاسلامي في الخطاب الاسلامي المغربي , ترجمة : وسام قدور, مركز المجدد للبحوث والدراسات , تركيا , 2021, ص 6.

(14) عبد الاله سطي , الملكية والاسلاميون في المغرب : مقاربة لآليات الأدماج و الأقصاء في النظام السياسي المغربي من خلال نموذجي حزب العدالة والتنمية و جماعة العدل والإحسان , ط1 , دفاتر وجهة نظر, الرباط ,2012, ص 132.

(15) محمد عابد الجابري, العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته , ط1 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1990, ص 243.

اسلامية موضوعية لكنها عجزت عن اشراك الامة في القرار السياسي وحدت من ممارسة السيادة ونجحت في تكريس قواعد سياسية ثابتة ولكن سيادة الامة غابت عن دولة الملك العضود لصالح الاستبداد[16]، وبهذا فأن موقف هذه الحركة لم يقف عنده فكرة تجاوز حلم استرداد نظام الخلافة بل انتقل الى نقد سياسي لهذا النظام، يقول (محمد يتيم) «ان الخلافة الراشدة كشكل من اشكال الحكم ونموذج تطبيقي لقيم الاسلام لم تشكل سوى صورة من الصور الممكنة وقد لا تكون النموذج المثالي او الوحيد على المستوى القانوني والدستوري وضبط آليات التداول على السلطة حيث اعتمدت تلك التجربة بنجاحها على السمو الديني والاخلاقي للخلفاء بينما عاشت حالة فراغ دستوري على مستوى الاليات الضابطة لانتقال السلطة بشكل سلمي وهذا ما املاه كل خليفة بطريقته الخاصة وتعاملت معه الحركات باعتباره حالة طارئة"[17].

ولقد صاحب هذه المراحل مجموعة من المراجعات الفكرية والسياسية كما اشرنا سابقا، ولعل أبرزها ما يتعلق بعلاقة هذه الحركات بالنظام على المستوى الفكري، اي ما يتعلق بمسألة الحاكمية، وهل النظام يحكم بما انزل الله ام لا ، وتمكنت الحركة من تجاوز هذه المسألة بوضع الممارسة السياسية في اطارها المنهجي بحيث أزالت الموضوع من «اطاره العقدي»الى «اطاره الاصولي»، معتبرة العمل السياسي والمواقف المفترض اتخاذها جزءا من الاجتهاد البشري الذي يندرج ضمن السياسة الشرعية المنوطة بجلب المصالح ودرء المفاسد[18]، مستندة لقوله تعالى (وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لايكونوا امثالكم)[19] ، اشارة الى بشرية الحكم في الاجتهاد لتطبيق المراد واذا اخفق القائمون اي الاخفاق البشري تجري عليهم سنة التغيير[20]، وقوله تعالى: (الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه)[21]، اشارة واضحة للتفويض المقيد غير المطلق[22].

ويذهب (سعد الدين العثماني) بعد ان وضح حقيقة السياسة الشرعية، وأنها منوطة «بجلب المصالح ودرء المفاسد، الى انه ليس

(16) محمد جبرون , مفهوم الدولة الاسلامية: ازمة الاسس وحتمية الحداثة , ط1 , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات , بيروت , 2014, ص 350 .

(17) محمد يتيم ، الحركة الاسلامية بين الثقافي والسياسي ، ط1، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2013، ص ص 44-45.

(18) بلال التليدي , مراجعات الاسلاميين : دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي , ط1, مركز نماء للبحوث والدراسات , بيروت , 2013, ص 165.

(19) القران الكريم , سورة محمد , اية 38.

(20) زكي بن ارشيد , الاسلاميون وتأسيس السلطة الحاكمة , في مجموعة مؤلفين , الاسلاميون وتحديات الحكم في اعقاب الثورات العربية , ط1 , مركز دراسات الشرق الاوسط , عمان , 2012 , ص 142.

(21) القران الكريم , سورة الزمر , اية 18.

(22) زكي بن ارشيد , مصدر سبق ذكره , ص 143.

من الضروري ان يبحث عن سند شرعي من النصوص لأي إجراء جديد في مجال السياسة الشرعية، بل الذي عليه أن يبحث عن الدليل الشرعي هو الذي يمنع الإجراء لأن الأصل في المعاملات الاباحة حتى يرد الحظر والمنع من الشرع» [23].

ولم يعد مطلوبا طبقا لهذه النظرة أن تأصيل الموقف السياسي بالبحث عن مستنداته الشرعية، ولم يعد مطلوبا من حركات الاسلام السياسي أن تحدد موقفها الشرعي من النظام القائم، فهذا مما يجعل الممارسة السياسية خاضعة لمنطق الحق والباطل، ذلك المنطق الذي «ينتهي من السياسة في اللحظة التي يقرر ان يبدأ فيها»، اذ لا يمكن ان تسعف الأدبيات الشرعية السائدة وقتها داخل اوساط الحركة الاسلامية الا في تكفير النظام القائم، والاقرار بأنه نظام جاهلي «ينتزع من الالـوهـيـة اخـص خصائصها» وهي الحاكمية [24].

ولعل هذه المراجعات التي اقدمت عليها هذه الحركة بهذا الخصوص، ضربت صفحا كليا عما يسمى «الموقف النظري» واعتبرت ان الخوض فيه ليس من مهمة السياسي وانما هو للكتب الكلامية، ومضت الى «الموقف العملي» الذي يجعل المواقف السياسية مرتبطة بفكرة توسيع دائرة المصلحة وتقليل دائرة المفسدة في الواقع، وهي العملية التي كانت تفترض بناء عمل سياسي، يقوم على رؤية مغايرة للرؤية التي كانت سائدة زمن (حركة الشبيبة الإسلامية) ويصوغ مواقف جديدة من مكونات الفعل المجتمعي والسياسي، وتقوم على فكرة التعاون على الخير بدل المصادرة والاقصاء[25].

وبهذا اسست الحركة موقفها الداعم للمؤسسة الملكية وكذلك استندت على الأسس التاريخية اذ تقول بجواز ربط (الخلافة بالملك) ومثالا لذلك ما قاله ابن تيمية «وقد اتفق اهل العلم على ان دولة بني امية وبني العباس أقرب الى الله ورسوله من دولتهم واقل بدعا وفجورا من بدعتهم وان خليفة الدولتين اطوع لله ورسوله من خلفاء دولتهم» [26].

(23) سعد الدين العثماني, السياسة الشرعية , مجلة الفرقان , العدد 14 , ابريل – ماي 1988, ص 45.

(24) بلال التليدي , مراجعات الاسلاميين , مصدر سبق ذكره , ص 164.

(25) المصدر نفسه , ص 165.

(26) محمد الشيخ بانن , الدولة في فكر الجماعات الاسلامية المعاصرة في المغرب: دراسة حـالات , ط1, مركز دراسـات الوحدة العربية , بيروت , 2016, ص 292.

يقول محمد يتيم في هذا السياق: « ان ابن تيمية تبعا لذلك كله ينظر الى الانتقال من خلافة النبوة الى الملك كواقعة تاريخية تجد تفسيرها في عوامل موضوعية واجتماعية وهو ما يجعل «خلط» الخلافة بالملك جائزة في شريعة الإسلام»[27].

بعد ذلك انتقلوا إلى قراءة خصوصيات النظام السياسي، وتحديد المداخل الاساسية للتغيير ووضع المدخل الدستوري والديني على طاولة التداول والنقاش الداخلي، واما ما يصطلح عليه «الشرعية الدينية للنظام السياسي المغربي» فنظروا اليه نظرة ايجابية واعتبروا الدولة المغربية دولة اسلامية، يستحيل مخالفتها لمقتضيات الشريعة الاسلامية، لما تفرضه هذه الشريعة نظريا ودستوريا[28]، اذ يمكن تكييف العمل السياسي الأساسي مع الظروف المتغيرة متخذاً أشكالا مختلفة كحركة او حزب سياسي، مع الاخذ في الاعتبار ان الامامة في فكر حزب العدالة والتنمية فهم على أنها « التوجيه الروحي وتنظيم الدولة المدنية لهذه الدولة التي هي بالفعل دولة اسلامية تكمل تماما امارة المؤمنين من الناحية السياسية والدينية، فكلاهما جزء من القيادة الاسلامية التي تضمن تنفيذ الاسلام وقيمه الاخلاقية وقواعده الفقهية في المجتمع المغربي»[29].

وبهذا فهي على عكس جماعة العدل والاحسان، اذ ركزت على التغير التدريجي ومن داخل النظام مما يعني اعترافها بالملكية وبمؤسسة (أمير المؤمنين) [30]، اذ يمثل الاخير امتدادا للخلافة الاسلامية التي تعني نيابة صاحب الشريعة في» حفظ الدين وسياسة الدنيا»[31]، واتجه موقفهم نحو القطع مع منطق النفعية وتدشين موقف مبدئي مبني على تقدير سياسي لوظائف النظام الملكي، يركز على ثلاثة مرتكزات وضحها (عبد الاله بنكيران) في كتابه (الحركة الاسلامية واشكالية المنهج) وهي[32] :-

1: أن النظام الملكي هو ضامن استقرار البلد لتمتعه بالمشروعية الدينية والسياسية.

2: أن النظام الملكي مبني على المرجعية الدينية ويشكل لهم ذلك

(27) المصدر السابق , ص 292.

(28) بلال التليدي , مراجعات الاسلاميين , مصدر سبق ذكره , ص 166.

(29) خوان أ. ماسياس اموريتي , مصدر سبق ذكره , ص 7.

(30) عكاشة بن المصطفى , الاسلاميون في المغرب , ط1 , دار توبقال للنشر, الدار البيضاء , 2008, ص 36.

(31) محمود عكاشة, تاريخ الحكم في الاسلام : دراسة في مفهوم الحكم وتطوره , ط1, مؤسسة المختار للنشر والتوزيع , القاهرة , 2002, ص 175.

(32) عبد الاله بنكيران , الحركة الاسلامية واشكالية المنهج , ص57, نقلا عن : بلال التليدي, مراجعات الاسلاميين, مصدر سبق ذكره , ص ص 171-173.

نقطة قوة أمام الشيوعيين والعلمانيين.

3: أن وظيفة التحكيم تمنع استحواذ طرف ما على السلطة دون الاخر، وهي ميزة فريدة يتمتع بها النموذج المغربي.

(33) رشيد مقتدر, الاسلاميون: دراسات في السياسة والفكر, ط1, المركز الثقافي العربي , الدار البيضاء- المغرب , 2013 , ص 64.

وظيفة التحكيم تمنع استحواذ طرف ما على السلطة دون الاخر، وهي ميزة فريدة يتمتع بها النموذج المغربي.

وبهذا فأن حزب العدالة والتنمية يدعم بلا استثناء المؤسسة الملكية، ويبرز ذلك بجلاء في خطاب قياداتها ومواقفها فقد عملت من خلال تاريخها على بناء تحالف مع المؤسسة الملكية كون هذا التحالف سيزيد من فرص النجاح في السلطة وبخاصة في ظل التراجع الكبير لحركات الاسلام السياسي في البلدان المجاورة بعد احداث الربيع العربي، ومن المعلوم أن حزب العدالة والتنمية يتبنى خطابا سياسياً يمزج بين الأبعاد التاريخية والدينية في رؤيته لطبيعة العلاقة مع الملك[33].

(34) رماح فؤاد عبد العباس , البرلمانات العربية الملكية وتحقيق الاستقرار السياسي : دراسة حالة (الأردن والمغرب) أنموذجاً, رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية العلوم السياسية جامعة بغداد , 2016, ص 37.

2: الانتقال من المعارضة الى السلطة:

حزب العدالة والتنمية يدعم بلا استثناء المؤسسة الملكية، ويبرز ذلك بجلاء في خطاب قياداتها ومواقفها

ان وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة لم يكن نتيجة فوز انتخابي ساحق بل كان نتيجة تطور تدريجي من الفوز حيث حصل على9 مقاعد في الانتخابات البرلمانية عام 1997 ، وحصل على 42 مقعدا في انتخابات عام 2002 ، وحصل على 47 مقعدا في انتخابات عام 2007، الى 107 مقعدا في عام 2011[34] ، ثم تكرر الفوز لحصوله على 125 مقعدا في عام 2016، [35]، مكنت التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية وهو يضطلع بدور المعارضة السياسية من تطوير رؤاه الفكرية والايدلوجية، وانضاج تصوراته الاجتماعية والسياسية، وهو ما تؤكده النظرة السريعة على مختلف البرامج الانتخابية للحزب واطروحاته ومشاريعه الايديولوجية والسياسية منذ عام 1997 وحتى الان[36]، وقد كان حزب العدالة والتنمية المنتفع الأكبر من احداث 25 فبراير 2011، حيث اقترح الملك (محمد السادس) اجراء اصلاحات دستورية، استجابة للاحتجاجات، وقام بأجراء انتخابات مبكرة، وضمان نزاهتها، لإعطاء

(35) محمد المرواني , المسار الاصلاحي بالمغرب : انتقال ديمقراطي ام انفتاح سياسي ؟ في مجموعة مؤلفين , 20 فبراير ومالات التحول الديمقراطي في المغرب , ط1 , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات , قطر, 2021, ص397.

(36) صلاح سالم زرنوقة ، انماط انتقال السلطة في الوطن العربي منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2012 ، ص 89.

الشعب الحق في اختيار الحكومة، ومنح الأطراف المنتخبة أدوارا سياسية أكثر قوة[37]، وبهذا اتسعت قاعدة حركات الاسلام السياسي في المغرب، وتمكنت من استقطاب عدد هائل من الأفراد غير الموالين لأي قوى او احزاب سياسية، واقناعهم بضرورة اعادة المجتمع الى معنى الانتماء للإسلام، ببعده الأيديولوجي والاجتماعي والسياسي، وهو ما زاد من استجابة الأفراد لهذه الحركة، رغبة في التمسك بطقوس الاسلام، والالتزام بتطبيق شرائعه في الحياة، ومن ثم نجحت حركات الاسلام السياسي في اثارة روح الانتماء الديني لدى الأفراد، وهو ما أدى الى بروز حالة جماهيرية غير مسبوقة في الحراك السياسي والاجتماعي، للدفاع عن المشروع الإسلامي، الذي تبشر به هذه الحركات[38] وايمانهم بأنها تملك الحل لكل مشكلاتهم من فقر، وبطالة وفساد، وتضييق على الحريات[39].

اتسعت قاعدة حركات الاسلام السياسي في المغرب، وتمكنت من استقطاب عدد هائل من الأفراد غير الموالين لأي قوى او احزاب سياسية

في عام 2012 نجح الحزب في الحصول على أغلبية أصوات الناخبين في المغرب، وهو ما مكنه من السيطرة على اغلبية مقاعد البرلمان، وتشكيل الحكومة[40]، اذ تعد تجربة سياسية جديدة انتقل خلالها الحزب الى موقع الفاعل الذي يمتلك القرار السياسي وهو ما يشكل مرحلة مهمة لقدرة الحزب على تنزيل مشروعه ورؤاه وتطبيقها على ارض الواقع[41]، وقد تميز الحزب بالقوة التنظيمية، وحنكة قياداته، وبساطة الخطاب السياسي الممزوج برسائل دينية، واستفاد من ذراعه الدعوي(حركة التوحيد والإصلاح)، في استثمار مرجعيته الايديولوجية، وكسب قاعدة كبيرة من المصوتين، والحصول على قاعدة انتخابية كبيرة، ودعم روابط الانضباط والطاعة، حيث يمتزج الواجب السياسي بالديني، من أجل نصرة الحزب، كما ان عدم تحمل الحزب مسؤولية الحكومة في فترات سابقة، ساعد على جلب عدد من المتعاطفين، من أجل إعطاءه فرصة التسيير[42]، وقد دخل الحزب إلى الحياة السياسية في تلك الفترة، كحزب سياسي

(37) LarbiSadiki, Handbook of the Arab Spring: Rethinking Democratization , London , New York: Routledge Publishing, 2015, P 91.

(38) Kirdio, Esen, Between Movement and Party: Islamic Movements in Morocco and the Decision toEnter Party Politics, Politics Religion Ideology Journal, . No. 16 , 2015, PP 65-66 .

(39) LarbiSadiki, op, cit , P91.

(40) سليمان تقي الدين، المسألة الدستورية فى المغرب : تاريخ واشكاليات، مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظرية النقدية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد3، الدوحة، 2013، ص56.

(41) رشيد مقتدر , مصدر سبق ذكره , ص 70.

(42) رشيد مقتدر، الإسلاميون الإصلاحيون والسلطة بالمغرب : مقابلات حول الحكم والسياسة ، ط1, مركز مغارب للدراسات فى الإجتماع الإنساني, الرباط ، 2016، ص21

مدني، يحمل برامج ووظائف واستراتيجيات معينة، ويواصل مسيرة نضالية تهدف إلى بناء مجتمع، تحكمه مبادئ العدالة والديمقراطية، ودعم معايير التحديث، والتنمية الشاملة ودولة المؤسسات الضامنة للحريات والحقوق، والمشاركة الشعبية الواسعة، في إطار مرجعيته الإسلامية[43].

لم تمر التجربة الاولى لهذه الحركة في السلطة بشكل سلس كما كان يتوقع البعض، بل مرت بمراحل كادت تعصف بتجربتهم الاولى، هنا نتحدث عن انسحاب حزب الاستقلال من التحالف الحكومي وهي المناسبة التي ظهرت من خلالها براغماتية الحزب السياسي، حيث يمكن ان نعتبرها دليلا على ان هذه الحركة لم تحسم بعد في توجهاتها المعلنة وان كانوا حاسمين من قبل في ما يخفون من توجهات و تطلعات، و الا فكيف يمكن ان نستوعب النسخة الثانية من حكومة (عبد الإله بنكيران) بعدما استقال حزب الاستقلال من الحكومة[44]، حيث تم تعويضه من طرف رئيس الحكومة ب(حزب التجمع الوطني للأحرار)[*] وهو الحزب الاداري المقرب للقصر[45]، والذي شكل الهجوم عليه نقطة من نقاط الخطاب الذي قاد به الحزب حملته الانتخابية، بل كان خط من الخطوط الحمراء التي اعلن عنها (عبد الاله بنكيران) حينما كلفه الملك بتشكيل الحكومة ، واتهمه بالفساد ، ان هذه البرغماتية و الواقعية كانت بهدف واحد وهو ضمان استمرار تجربة حزب العدالة والتنمية في قيادة الحكومة ولو بتحالفات جديدة، بغض النظر عن المرجعيات والايديولوجيات للأحزاب المتحالفة معه [46].

هكذا مرت التجربة الاولى لحزب العدالة والتنمية في قيادة اول حكومة بعد الاصلاح الدستوري لعام 2011، وسعى الحزب منذ عام 2016، الى تحقيق التوازن بين التفويض المحدود الملزم به من القصر، ورغبته في تلبية مطالب

(43) بلال التليدي، الإسلاميون والربيع العربي: الصعود. التحديات. تدبير الحكم (تونس , مصر, المغرب , اليمن), ط1, مركز نماء للبحوث والدراسات , بيروت , 2012, ص50.

(44) عبدالله ساعف ، التغيير والإستمرارية في النظام السياسي المغربي، مركز جاك بيرك للعلوم الانسانية والاجتماعية ، الدار البيضاء, 2015، ص46.

(*) التجمع الوطني للاحرار : حزب ليبرالي أسسه (أحمد عصمان) رئيس الوزراء السابق (صهر الملك الراحل الحسن الثاني, وزوج عمة الملك الحالي محمد السادس) في أكتوبر1978 يصنف كذلك عند النخبة السياسية من (الاحزاب الادارية) نظرا لقرابته من السلطة المركزية أو القصر على مستوى التأسيس و البنية و طبيعة النخبة التي تهيمن عليه منذ التأسيس(البرجوازية الصناعية و التجارية)، ظل أحمد عصمان مستفردا بقيادة الحزب مدة 29 سنة ، فانعقد في 23 يناير 2010 اجتماع المجلس الوطني و تم انتخاب (صالح الدين مزوار) رئيسا جديدا للحزب ليقود التنظيم في انتخابات 2011 السابقة و يحصل على 52 مقعدا برلمانيا, و في انتخابات 2016 حصل حزب التجمع الوطني للاحرار على 37 مقعدا , و في مؤتمره انذاك اختير(عزيز أخنوش) لقيادة مشاورات الحكومة و الاستعداد لانتخابات 2021 , وذلك ما حدث حيث كان يعتبر أغلب متابعي الشأن السياسي أن حزب التجمع الوطني للاحرار بقيادة (عزيز أخنوش) هو مهندس حكومة 2017-2021 برئاسة (سعد الدين العثماني) ليكون صاحب أغلبية داخل الحكومة خصوصا على اثر صدور بلاغ رباعي بين (التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الدستوري، الحركة الشعبية , الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبي) كتحالف يفرض نفسه على حزب العدالة والتنمية المتصدر نتائج انتخابات 2016 مما يمكن القول الحكومة كانت برأسين, وفي انتخابات 2021 تصدر حزب التجمع الوطني للاحرار المرتبة الاولى . للمزيد ينظر: عمر صبار , افاق التحول الديمقراطي في المغرب بعد انتخابات 2021, دراسات سياسية , المعهد المصري للدراسات , 23 فبراير- 2022, ص 20.

(45) محمود معروف، المغرب : الانظار تتجه نحو التجمع الوطني للأحرار للمشاركة في الائتلاف الجديد، صحيفة القدس العربي ، لندن ، السنة الخامسة والعشرون ، العدد 7489 ، 17/ تموز/2013، ص7.

(46) مصعب التجاني , حزب العدالة والتنمية المغربي من المعارضة الى الاغلبية الثابت والمتغير , في مجموعة مؤلفين , تجارب حركات الاسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي :

الناس المختلفة، وتنفيذ وعوده للناخبين الذين منحوه الاغلبية، دون الاخلال بتماسك الحزب ومستقبله، مما اثار تخوفات القصر من صعود الحزب[47].

وقد قام الملك (محمد السادس) بعد انتخابات العام2016، بتعين (عبد الاله بنكيران) مجددا رئيسا للحكومة الجديدة، ليكون أول رئيس للحكومة لفترتين متتاليتين[48]، ولكن حزب العدالة والتنمية عاش منذ عام 2017 تباين وتباعد بين القيادة الحزبية والقواعد، بل حتى بين القيادة مع بعض ابرز قادة الحزب، خصوصا بعد فشل السيد (عبد الاله بنكيران) بتشكيل الحكومة وقاد (البلوكاج)[*]، ونتج عنه بلاغ للديوان الملكي ابعده عن المشهد السياسي، بجانب إعفاء (عبد الإله بنكيران)[*]، من مهام رئيس الحكومة، سيختار اعضاء حزبه عدم التمديد له لولاية ثالثة على رأس حزبه، وسينصبون مكانه رئيس الحكومة الجديد (سعد الدين العثماني) الذي يعد من ابرز قادة الحزب، ويتضح لنا بروز التوجه المخالف وللفريق الثاني داخل حزب العدالة والتنمية والذي اختار التماهي المطلق مع السلطة[49]،فضلاً عن ما شهدته هذه الفترة لفشل قيادات الحزب في تشكيل الحكومة، ومحاربة الازمات الاجتماعية التي تمر بها البلاد، كالفقر والفساد، وضياع آمال المواطنين في عيش حياة كريمة، وذلك رغم زيادة حصصه البرلمانية في هذا العام الى 125 مقعدا [50].

بالاضافة لما شهدناه من اعلان واضح وصريح على الاختلافات داخل هذا الحزب، واعلان ميلاد احلاف داخل نفس الحزب، كمؤشر على ان السلطة فعلت افاعيلها باستغلال ما سبق ذكره من تردد وعدم وضوح للحزب ورؤيته في الاصلاح وتدبير مسائل الحكم.

في الوقت الذي يمر به الحزب بتصدعات داخلية، وقع الامين العام للحزب (سعد الدين العثماني) رئيس الحكومة السابق بتاريخ 22 ديسمبر2020، اتفاقية التطبيع مع اسرائيل، تسبب هذا التصرف في غضب الشعب، وكذلك بروز خلافات حادة وانقسامات اسفرت عن اعلان عدة استقالات، وكان من بينها اعلان النائب البرلماني (المقرئ

دراسة في التحديات الراهنة وآفاق المستقبل , ط1 , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , المانيا , 2019 , ص 283.

(47) المصدر نفسه , ص 283.

(48) نادية لهديلي ، الحركات الاسلامية في المغرب والمشاركة السياسية : جماعة العدل والاحسان وحزب العدالة والتنمية انموذجا , مركز دراسات الشرق الاوسط , جامعة سكاريا , العدد 19 , 2018, ص110.

(*) البلوكاج : وهي كلمة فرنسية متداولة في القاموس الشعبي المغربي تعني (العرقلة), وهي حالة ظهرت في الوسط السياسي المغربي على تعثر انشاء حكومة (عبد الاله بنكيران) الثانية ودامت لمدة 6 اشهر, اذ رفضت هذه الاحزاب (التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الدستوري، الحركة الشعبية , الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبي) التحالف معه مرة اخرى.

(*) كأي رئيس حكومة معين كان (عبد الاله بنكيران) يوم (14 مارس 2017), يمارس مهام تصريف اعمال حكومته الاولى المنتهية ولايتها، من خلال استقبال رئيس جمهورية (وركينا فاسو) القادم للمشاركة في منتدى افريقيا للتنمية ، ولم يكن يخطر بباله ان الدعوة التي تلقاها للقدوم إلى القصر الملكي بالدار البيضاء تخبئ له قرار اعفائه من منصب رئيس الحكومة من طرف الملك، وهو القرار الذي ابلغه به مستشاري الملك حينما حضر لقصر الدار البيضاء. للمزيد ينظر: اعزيز لزرق, الدين والسياسة الدعوة والثورة ، ط1, سلسلة دفاتر وجهة نظر، الرباط , 2015، ص99.

(49) مصعب التجاني , مصدر سبق ذكره , ص284.

(50) نادية لهديلي ، مصدر سبق ذكره , ص110.

ابو زيد الادريسي) قرار تجميد عضويته في الحزب، وذلك احتجاجا على قرار التطبيع وبات الحزب يعيش تصدعا داخليا غير مسبق، وذلك قبل فترة وجيزة من تنظيم الانتخابات التشريعية، اضعفت تأثيره وصداه في الشارع المغربي[51].

(51) عمر صبار، مصدر سبق ذكره، ص 20.

فضلاً عن ذلك اتسم خطاب حزب العدالة والتنمية حيال السياسات العمومية، والبرامج الحكومية الدقيقة بالضعف الشديد، خاصة بعد المبادرات الملكية التي تزامنت مع ظروف (جائحة فيروس كورونا)، سواء فيما يتعلق باستحداث صندوق خاص لمواجهة تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، او فيما يتعلق بالدعوة الى مراجعة نموذج التنمية، الذي اعتمدته البلاد خلال العقود الماضية، اذ يعد من اهم الاسباب لخسارة الحزب، وبدوره ادى الى دفع الاحزاب المنافسة، وفي مقدمتها (حزب التجمع الوطني للأحرار) الى صياغة برنامج انتخابي على نحو دقيق، يركز على تقديم وعود ذكية، وقابلة للقياس والتطبيق، واكثر اجرائية وعملية [52].

ان خطاب حزب العدالة والتنمية ينتابه الغموض والثنائية، وتوظيف خطابات متعددة حسب الظروف والمتلقي

(52) عمر صبار , مصدر سبق ذكره , ص 26.

لا يمكننا الا ان نسجل بشكل واضح ان خطاب حزب العدالة والتنمية ينتابه الغموض والثنائية، وتوظيف خطابات متعددة حسب الظروف والمتلقي، عوضا عن تبني خطاب موحد وواضح خلال الفترة ما قبل العام 2011، اما على مستوى الممارسة فالحزب اليوم امام ممارسات تجعله ينسلخ عن جلده الذي يعتبره مميزا له عن باقي الاحزاب وهو الجلد الاخلاقي وذلك بالنظر الى الفضائح المتتالية لأعضائه سواء المسؤولين او غيرهم [53].

(53) مصعب التجاني , مصدر سبق ذكره , ص 286.

هذا الحزب اكتشف في الاخير ان قضايا التدين و الهوية هي قضايا مشتركة لدى المغاربة ، وهو ما جعله ينتقل في خطابه نحو خلق خطاب جديد يعوض به الخطاب الديني

استنادا لما سبق جرى تغيير خطاب الحزب الإسلامي من ترويج القاموس الديني والهوياتي، الى توظيف خطاب المظلومية، وخطاب محاربته من طرف التحكم للتغير الذي مس خطاب حزب العدالة والتنمية خلال المرحلتين السالفتي الذكر، يلاحظ بشكل واضح ان هذا

الحزب اكتشف في الاخير ان قضايا التدين و الهوية هي قضايا مشتركة لدى المغاربة ، وهو ما جعله ينتقل في خطابه نحو خلق خطاب جديد يعوض به الخطاب الديني، حيث استطاع جلب وتوظيف واستعمال خطاب مؤسس على (التحكم) كرمز للقوى الخفية التي تواجه الحزب الاسلامي، وما الى ذلك من مصطلحات جعلها مقوما لخطاب المظلومية الذي عوض به الخطاب القائم على قضايا الدين و الهوية[54].

(54) مصعب التجاني , مصدر سبق ذكره , ص 285.

ولاحظنا ما شهدته الفترة السابقة ما بين (2016 - 2021) تراجع التأييد الشعبي لحزب العدالة والتنمية ، ولاقى خسارة مدوية في الانتخابات المحلية والتشريعية حيث تصدر (حزب التجمع الوطني للأحرار) بقيادة رجل الأعمال (عزيز أخنوش) المشهد الانتخابي في المغرب، وذلك بسبب تركيز سياسات وبرامج الحزب على القيام بحملات دعائية كبيرة في المغرب، وتركيزه على القضايا الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن القدرات الاقتصادية الكبيرة [55]، مما ادى الى حصوله على الأغلبية الشعبية، بالرغم انه يصنف كحزب وسط ليبرالي، او حزب بورجوازي، الا انه نجح في نيل ثقة الناخبين، وذلك بعد حصوله على 37 مقعدا في انتخابات 2016، وارتفع ليصل الى 97 مقعدا في انتخابات 2021، يليه حزب الأصالة والمعاصرة بـ82 مقعدا ، وحزب العدالة والتنمية في المرتبة الثامنة بـ13 مقعدا، وقد وصل تراجع الحزب إلى أن رئيس الحكومة نفسه، وهو الأمين العام المستقيل للحزب(سعد الدين العثماني)، أخفق في نيل مقعدا برلمانيا، في دائرة المحيط بالعاصمة[56].

(55) Idris Al Kanbouri , The fall of Morocco's PJD is that of political Islam, The Arab Weekly Journal, Vol 2, No 4, Al Arab Publishing House, London. 2021, P5.

(56) أحمد الخطابي، من حركة 20 فبراير الى حراك الريف : الخوف من الديمقراطية ام الخوف من جيل الشباب بالمغرب؟ , في مجموعة مؤلفين , الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية , ط1, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، 2019، ص 122.

ومن ثم نجح (حزب التجمع الوطني للأحرار) في تولي مقاليد الحكم في المغرب، حيث انتزع الصدارة في نتائج الانتخابات، لينهي عشر سنوات من حكومة حزب العدالة والتنمية حيث وعد الشعب المغربي بالتغيير الشامل وأوفى بوعده، في معالجة الأزمات التي تسبب فيها حزب العدالة والتنمية، أثناء قيادته الشأن الحكومي بالمملكة، وكشف الشعارات الدعوية الزائفة، التي أطلقها لكسب تأييد المجتمع المغربي[57].

(57) رضوان قطبي، شبكات التواصل الإجتماعي والحراك السياسي بالمغرب : دراسة ميدانية، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 1 , يناير- 2018، المغرب ، ص114.

الخاتمة:

اتضح لنا مما سبق ان تجربة السلطة اثرت على سلوك وقناعات حركات الاسلام السياسي، وغيرت عددا من تصوراتهم في الفقه السياسي المستمد منذ النشأة من التجربة السياسية التاريخية، وابعدتهم عن تصورات كانت لديهم حول الحكم وادارة الدولة، وفق التنظيرات السياسية التي أسسوها حول اقامة دولة بمواصفات اسلامية، ففي السلطة تعرض سلوكهم لضرورة التعامل مع مقتضيات الدين واكراهات السياسة، وان حزب العدالة والتنمية، هو حزب يدافع عن مشروع نظامي مؤسساتي، قائم على مبدأ التدرج والفهم البراغماتي، ومن تبني فكرة الاصلاح من الداخل في ظل الاستقرار، والتناوب على القيادة، والتوافق مع النظام الحاكم، ووجود بنية سياسية ومؤسساتية فاعلة، وداعمة للتصور الفكري للحزب.

المصادر:

المعاجم والقواميس

1. ابن منظور، لسان العرب، مج 7، ط 3، دار صادر، بيروت ،1994 .
2. المنجد في اللغة والاعلام ، ط38، دار المشرق، بيروت ،1973.

الكتب العربية

3. اعزيز لزرق، الدين والسياسة الدعوة والثورة ، ط1، سلسلة دفاتر وجهة نظر، الرباط ، 2015.
4. برتراند راسل، السلطان آراء جديدة في الفلسفة والاجتماع ، ترجمة: جندي حماد ، دار الطباعة، بيروت ، 1962.
5. بلال التليدي ، ذاكرة الحركة الاسلامية المغربية ، ج1 ، ط1، منشورات التجديد ، الرباط ، 2008.
6. بلال التليدي ، مراجعات الاسلاميين : دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي ، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ، 2013.
7. بلال التليدي، الإسلاميون والربيع العربي: الصعود. التحديات.

تدبير الحكم (تونس ، مصر، المغرب ، اليمن)، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ، 2012.
8. جان مينو، مدخل الى علم السياسة ، ترجمة: يونس جورج ، ط2، د.ن ، بيروت ،1977.
9. خوان أ. ماسياس اموريتي ، نظرية الحكم الاسلامي في الخطاب الاسلامي المغربي ، ترجمة : وسام قدور، مركز المجدد للبحوث والدراسات ، تركيا ، 2021.
10. رشيد مقتدر، الاسلاميون: دراسات في السياسة والفكر، ط1، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء- المغرب ، 2013.
11. رشيد مقتدر، الإسلاميون الإصلاحيون والسلطة بالمغرب : مقابلات حول الحكم والسياسة ، ط1، مركز مغارب للدراسات فى الإجتماع الإنساني، الرباط ، 2016.
12. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده ، ط1، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ، 1991.
13. صلاح سالم زرنوقة ، انماط انتقال السلطة في الوطن العربي منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2012.
14. عبد الاله سطي ، الملكية والاسلاميون في المغرب : مقاربة لآليات الأدماج و الأقصاء في النظام السياسي المغربي من خلال نموذجي حزب العدالة والتنمية و جماعة العدل والإحسان ، ط1 ، دفاتر وجهة نظر، الرباط ،2012.
15. عبدالله ساعف ، التغيير والإستمرارية في النظام السياسي المغربي، مركز جاك بيرك للعلوم الانسانية والاجتماعية ، الدار البيضاء،2015.
16. عكاشة بن المصطفى ، الاسلاميون في المغرب ، ط1 ، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ، 2008.
17. عمر صبار ، افاق التحول الديمقراطي في المغرب بعد انتخابات 2021، دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات ، 23 فبراير-

.2022

18. ماهر عبد الهادي ، السلطة السياسية في نظرية الدولة ، ط1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1984.

19. مجموعة مؤلفين ، 20 فبراير ومالات التحول الديمقراطي في المغرب ، ط1 ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر، 2021.

20. مجموعة مؤلفين ، الاسلاميون وتحديات الحكم في اعقاب الثورات العربية ، ط1 ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، 2012.

21. مجموعة مؤلفين ، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، 2019.

22. مجموعة مؤلفين ، تجارب حركات الاسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي : دراسة في التحديات الراهنة وآفاق المستقبل ، ط1 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، المانيا ، 2019.

23. مجموعة مؤلفين ، تحولات الاسلام السياسي في نظام اقليمي متغير، ترجمة اية كايد وآخرون، ط1، منتدى الشرق ، تركيا ، 2019.

24. محمد الشيخ بانن ، الدولة في فكر الجماعات الاسلامية المعاصرة في المغرب: دراسة حالات ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2016.

25. محمد جبرون ، مفهوم الدولة الاسلامية: ازمة الاسس وحتمية الحداثة ، ط1 ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2014 .

26. محمد ضريف، الاسلام السياسي في المغرب ، مقاربة وثائقية ، ط3، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، الرباط ،1992

27. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990.

28. محمد يتيم ، الحركة الاسلامية بين الثقافي والسياسي ، ط1، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2013.
29. محمود عكاشة، تاريخ الحكم في الاسلام : دراسة في مفهوم الحكم وتطوره ، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002.
30. موريس دوفرجيه ، علم اجتماع السياسة ، ترجمة: سليم حداد، ط2، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2001 .

الرسائل والاطاريح

1.سيماء سلام جاسم ، الأطروحات الفكرية لحزب جبهة العمل الاسلامي في الاردن ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2016.
2.رماح فؤاد عبد العباس ، البرلمانات العربية الملكية وتحقيق الاستقرار السياسي : دراسة حالة (الأردن والمغرب) أنموذجاً، رسالة ماجستير(غير منشورة) في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، 2016.

الدوريات

1. رضوان قطبي، شبكات التواصل الإجتماعي والحراك السياسي بالمغرب : دراسة ميدانية ، مجلة الدراسات الإعلامية ، المركز الديمقراطي العربي، العدد 1 ، يناير- 2018، المغرب.
2. سعد الدين العثماني، السياسة الشرعية ، مجلة الفرقان ، العدد 14 ، ابريل – ماي 1988.
3. سليمان تقي الدين، المسألة الدستورية فى المغرب : تاريخ واشكاليات، مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظرية النقدية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد3، الدوحة، 2013.
4. محمود معروف، المغرب : الانظار تتجه نحو التجمع الوطني للأحرار للمشاركة في الائتلاف الجديد، صحيفة القدس العربي ، لندن ، السنة الخامسة والعشرون ، العدد 7489 ، 17/تموز/2013.
5. مولود زايد الطبيب ، علم الاجتماع السياسي ، د.ط ، منشورات جامعة السابع من ابريل ، ليبيا، 2007.

6. نادية لهديلي ، الحركات الاسلامية في المغرب والمشاركة السياسية : جماعة العدل والاحسان وحزب العدالة والتنمية انموذجا، مركز دراسات الشرق الاوسط ، جامعة سكاريا ، العدد 19 ، 2018.

المصادر الاجنبية

1-Idris Al Kanbouri ، The fall of Morocco's PJD is that of political Islam، The Arab Weekly Journal، Vol 2، No 4، Al Arab Publishing House، London. 2021، P5.

2-Kirdio، Esen، Between Movement and Party: Islamic Movements in Morocco and the Decision toEnter Party Politics، Politics Religion Ideology Journal، . No. 16 ، 2015.

3-LarbiSadiki، Handbook of the Arab Spring: Rethinking Democratization ، London ، New York: Routledge Publishing2015 ،.